

الآثار المترتبة على نقل ملكية القطاع العام الى الخاص في العراق

مراد فالح مراد

الخاص اولا ومن ثم معالجة قضايا المنافسة والقيود الضابطة بعد ذلك اي ان الصندوق يركز على قضايا الاقتصاد الكلي كحجم عجز الحكومة أكثر من تركيزه على القضايا الهيكلية كالكفاءة والتنافس في الانشطة الاقتصادية .

وبالنسبة الى العراق فأكثر ما يميز القطاع الخاص المحلي هو ضعف الملاءة المالية والاقتصادية وعدم قدرته على المنافسة في ظل سياسة الأغرأق التي تتبّعها الدول المصدرة للعراق فضلا عن معاناته من التخلف العام وغياب الهياكل الأساسية وهروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج وغياب شفافية قوائين الاستثمار المحلية مما ينعكس سلباً على ادائه الاقتصادي ويجعل من الحديث (دون تهيؤ شروط مسبقة عن تحول الاقتصاد العراقي في اطار نقل ملكية القطاع العام الى الخاص) قسولاً معزولاً عن الظروف والواقع المائل، ذلك ان نجاح الخصخصة يرتبط الى حد بعيد بما يجب ان يسبقها من اجراءات مهيّدة بصد بتشخيص دقيق لآوضاع القطاع العام وعلاقتها باوضاع الاقتصاد الوطني كلها وتنتهي باعادة هيكلة وحدات الانتاج المتعثرة في هذا القطاع مروراً بتحصير المناخ الاقتصادي العام الملائم من حيث ازالة التشوهات اللاحقة بألية السوق واقامة السوق المالية الناشطة فيدون هذه الشروط السابقة للخصخصة يمكن ان تؤدي الى تشوؤ مصالح خاصة

تقوم الدعوة الى الخصخصة وفقاً للمفهوم الضيق لها على افتراض ان ما يصلح للدول المتقدمة سيصلح بلا جدل للدول النامية دونما اعتبالار لاختلاف الظروف وطبيعة القطاع الخاص الوطني وقدرته على تولي قيادة النشاط الاقتصادي بوجه عام .

فبحسب وصفات برامج الصندوق والبنك الدوليين تشكل الخصخصة احد المكونات الرئيسية لبرامج التكيف والتثبيت الاقتصادي مقدمة نفسها على انها العلاج للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم على اختلاف انظمتها الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت درجات تطورها . بدأ بتحسين اداء وحدات الإنتاج وزيادة كفاءتها الاقتصادية وانتهاء بوضع حد للاختلالات المالية والاقتصادية مروراً بتوسع قاعدة المشاركة في الثروة والدخل .

وفي حين يفترض الصندوق ان الاسواق تنشط بسرعة لتلبية الاحتياجات فان الواقع يشهد الى تدخل الدولة وفعاليتها في الاقتصاد اذ تحركت الحكومة بسبب اخفاق الاسواق في تأمين الخدمات الضرورية وهذا ما دفع العديد من الدول الاربسية الى انشاء شبكة ضمان اجتماعي و أنظمة تأمين ضد البطالة . فالاسواق لا يمكن لها ان تؤمن عوائد سنوية دائمة في اطار نشاط السوق الخاص في حين ان الصندوق يطالب بالغاء هذه النظم في البلدان النامية ويحاجج الصندوق بان من المهم التحول نحو القطاع

وفيما يتعلق بالعامل الثاني فلا يبدو ان مجرد الانخراط في مسيرة الخصخصة سيقدم للقطاع الخاص تغيير نوعي في سلوكه الريعي لان التغيير المذكور يرتبط بدورة بعملية تحول شاملة على الصعيد الاجتماعي والسياسي قد لا تتوفر مقوماتها بمثل هذه السرعة. اما من ناحية تأثير الخصخصة في سوق العمل فلا شك في انه في المدى القصير لها تأثير سلبي باتجاه زيادة معدلات البطالة خصوصا اذا ما نفذت على مبدا السرعة دون دراسة او تدرج او انتقاء للمؤسسات في عملية نقل الملكية ان مجرد تسريح الاشخاص في وظائف واطنة الانتاجية في مشاريع الدولة الى البطالة لا يزيد دخل البلاد ولا يزيد بالتأكيد في رفاهية العمل فالتحول الى القطاع الخاص يحتاج الى ان يكون جزء من برنامج شمولي يستلزم استحداث وظائف بصورة متردفة مع القضاء الحتمي على الوظائف التي غالبا ما تنجم عن التحول للقطاع الخاص ان ظروف العراق من حيث تخلف السوق المالية وضعف الميل للادخار وتركز الثروة في ايدي قلة من الموظفين والاهداف الاجتماعية التي يسعى اليها عادة القطاع العام من جهة ثانية جميع هذه الامور تجعل الخصخصة تعمل على زيادة الاستقطاب الاجتماعي وتعميق التفاوت الموجود على صعيد توزيع الثروة والدخل .

وعليه يمكن القول ان السلبيات والمزالق قد تتركب على تحويل الملكية لانتقصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل ان لها ابعاد اجتماعية وسياسية خطيرة .

ومن اهم الآثار السلبية الاقتصادية للخصخصة بالنسبة للعراق هي:

- ما قـد نـجم عن عدم وجود الليات والمعايير الاقتصادية والاجتماعية التي تنظم وتؤسس عمليات نقل الملكية حيث انخفاض كفاءة اسواق الازراق المالية وبسبب

تمتلك الحافز والمال لادامة موقعها الاحتكاري لتجاوز الضوابط وفساد العملية السياسية.

كما حدث في معظم دول امريكا اللاتينية وفي حين يشدد الصندوق على ان التحول للقطاع الخاص ينقل المشاريع الحكومية من الخسائر الى الارباح من خلال تخفيض الرواتب فليس هناك من ادلة تجعل من نوع الملكية العنصر المحدد لكفاءة وحداث الانتاج وانه اذا كان اداء وحداث الانتاج في القطاع العام في احيان كثيرة ضعيفا فلذلك مرده الى اسباب وعوامل لا تتعلق بطبيعة الملكية وانما بطبيعة السوق ونوعية الادارة والظروف المحيطة بالاقتصاد كلة وعليه يجب ان لا ننظر تحسنا واضحا في الاداء الاقتصادي لوحداث الانتاج المتعثرة من مجرد تحويل ملكيتها الى القطاع الخاص ما دام لم يصاحب هذا التحول جملة من الاجراءات اهمها اعادة هيكلة وحداث الانتاج المعنية على جميع المستويات الفنية والمالية والادارية الكفوءة وعلى وجه الخصوص وضعها في بيئة تنافسية فعلية خالية من التشوهات التي تميز عادة اسواق الدولة .

اما بخصوص تأكيد الصندوق والبنك على ان للخصخصة تأثيرا ايجابيا في تهيئة المناخ المواتي لدفع عملية الاستثمار في الانتشطة الانتاجية المختلفة ، فهذا الخصوص تبدو المسألة مر تبطة بامرئين الاول جذب رؤوس الاموال والثاني هو تغيير نوعي في سلوك القطاع الخاص فقيده يتعلق بالامر الاول لا يبدو ان للخصخصة بما هي نقل للملكية او للادارة الى القطاع الخاص في تأثير كبير في جذب رؤوس الاموال وعودة المهاجر منها فهذه المسألة لها علاقة وثيقة فضلا عن العائد او الربح على رؤوس الاموال الموظفة بـمعامل الاستقرار الاقتصادي وخصوصا عامل الاستقرار السياسي .

البيع المباشر في اطار المفهوم الضيق وخصوصاً للمستثمرين الاجانب قد تؤدي الى بيع المؤسسات الراححة أو الناجحة ويضع الدولة امام الواقع بالنسبة للاستمرار في ملكية المؤسسات الخاسرة، وبالتالي تفقد الدولة الإيرادات التي كانت تحصل عليها من المؤسسات الناجحة وتستمر في تكبد الخسائر المتزايدة من المؤسسات الفاشلة مما يزيد اعباء دافعي الضرائب وخسائر الخزينة العامة.

لما تقدم ينبغي بناء الاطار المؤسسي الذي يحكم طبيعة العلاقة بين القطاع العام والخاص وتنظيم قواعد السوق لمنع الاحتكار ومعالجة البطالة في اطار دور فاعل لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الاستثمار وبيوت الخبرة وحاضنات الاعمال والدراسات اللازمة لتقييم الاصول وتحديد الاسعار مما يخضع اجراءات الملكية لتعليقات البيع المباشر وباسعار زهيدة كما حدث في العديد من بلدان اوربا الشرقية وروسيا اذ انقضت رؤوس الاموال الاجنبية على معظم المؤسسات الاقتصادية بحكم ما تمتلكه من قدرات مالية وخبرات فنية ومهارة لادارة هذه المؤسسات في ظل ضعف القطاع الخاص المحلي وقلة المدخرات الوطنية اللازمة لشراء المنشآت المراد خصصتها .

- احتمالية عدم التزام الجهات التي تؤول اليها هذه المؤسسات والمنشآت بتوجيهات الدولة الاقتصادية والاجتماعية مما يعطي الاولوية لاليات السوق نتيجة الاوضاع الاحتكارية الناجمة عن نقل الملكية مما سيؤثر سلبا على اسعار المستهلك.

- تحويل الملكية للقطاع الخاص يعني منطقياً تقديم الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات الاجتماعية بل قد يعني احياناً اسقاط الاعتبارات الاجتماعية، فرغبة القطاع الخاص على استخدام اليد العاملة الماهرة بما يعرف برأس المال البشري وتحجيم فرص العمل من خلال احلال رأس المال ومحاربة البطالة المقنعة (وهي ظاهرة منتشرة بشكل واضح في مؤسسات القطاع العام في العراق) قد يعني عملياً تسريع الالاف من العاملين، هذا في الوقت نفسه الذي يؤدي فيه تحويل ملكية المنشآت الاقتصادية الى ظهور فئات ميسورة والى تفاوت كبير في دخول الأفراد قد تزيد من حدة الآثار السلبية وتهدد الاستقرار والنسيج الاجتماعي وحتى السياسي وعلى تركيبة وتوازن البنية الاجتماعية.

- ان نقل ملكية المؤسسات العامة عن طريق

